لا لإقصاء الفلسطينيين، والآن!

الرابطات السكانيه، الشبكات الدولية ، الجماعات التطوعية، المنظمات غير الحكومية ، الهيئات العامة ، ومواطنو العالم ، يعلنون عن سخطهم الشديد ويندون بسياسات الإقصاء والهدم الاسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني ، في الضفة الغربية، قطاع غزه، القدس وفي أوساط فلسطينيو أل-48 داخل إسرائيل.

تقوم وزارة الداخلية الإسرائيلية سنويا بهدم مئات المنازل التي يمتلكها الفلسطينيون، من خلال وضع مخططات هندسيه وخرائط هيكليه، دون الأخذ بالحسبان احتياجات المجتمعات المحلية. بالإضافة إلى وجود عشرات القرى غير المعترف بها من قبل الحكومة، والسكان يعيشون في عدم استقرار وفي انتظار أن تأتي عمليات الهدم والإقصاء بكل لحظه. عمليات الإقصاء والهدم هذه تتم تحت ادعاء "الدفاع عن القانون" على الرغم من كونه يشكل انتهاكا للقوانين الدولية.

بلدية القدس ، والإدارة المدنية وقوات الدفاع الاسرائيلية قد هدمت ما يزيد على 24000 من المنازل الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 تحت ذرائع "التمسك بقوانين" المخططات والخرائط الهيكليه (أمور إداريه) ، كعقاب جماعي (عقابي) ، من خلال عمليات عسكرية "تنظيف الارض". الهدم الإداري والعقابي هو انتهاكات واضحة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 ، ووجد الجيش الإسرائيلي نفسه انه "سيكون من الصعب التبرير من وجهة النظر القانونية"، الكثير من الدمار تم في كانون الأول / ديسمبر 2008 وكانون الثاني / يناير 2009 من خلال الهجمات على قطاع غزة. هذه المؤسسات الثلاث أيضا تنسق وتسهل عمليات الاستيلاء على الأراضي والمنازل الفلسطينية، التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون بانتهاك القانون الدولي.

عمليات الهدم والإقصاء هي انتهاكا واضحا للقوانين والمواثيق الدولية التي صدقت عليها إسرائيل :

- معاهده جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب (المادتان 53 ، 147) (1949)
- الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب (المادة 16) ، على الرغم من الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب (2002)
- المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 11) ، على الرغم من الملاحظات الختامية (2003)
- معاهده حقوق الطفل (المادة 27) ، على الرغم من الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل (2002)
- المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية (المادتان 7 و 12 و 17 و 26) ، على الرغم من الملاحظات الختامية للمعاهدة معاهده (2003)
- الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة (المادة 14) ، على الرغم من التعليقات الختامية الصادرة عن القضاء على التمييز ضد المرأة (2005)
- والمعاهدة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادتان 2 و 3 و 5) ، على الرغم من الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز العنصري (2007)

ولذلك فان الرابطات السكانية، الشبكات الدولية، الجماعات التطوعية، المنظمات غير الحكومية ، الهيئات العامة، قررت إطلاق حمله ضد عمليات الإقصاء للفلسطينيين، الآن!

الرجاء الانضمام إلى نداء التضامن الآن!

<u>نداء إلى التضامن الدولي</u>
<u>لا لإقصاء الفلسطينيين، والآن!</u>

الرابطات السكانية، الشبكات الدولية ، الجماعات التطوعية، المنظمات غير الحكومية ، الهيئات العامة ، ومواطنو العالم ، يعلنون عن سخطهم الشديد ويندون بسياسات الإقصاء والهدم الاسرائيليه المستمرة ضد الشعب الفلسطيني ، في الضفة الغربية، قطاع غزه، القدس وفي أوساط فلسطينيو أل-48 داخل إسرائيل.
عمليات الإقصاء والهدم هذه تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي.

ولذلك، فإننا ندين هذه الانتهاكات ونناشد:

الحكومة الإسرائيلية :

• أن تتوقف فورا عن هدم منازل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ، ومنازل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ؛
• دمج المخططات الهندسية والخرائط الهيكلية والتي تتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية والثقافية لجميع المواطنين في داخل المخططات الوطنية؛
• الامتثال ، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ، الامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة ، ووضع حد للعقاب الجماعي من خلال استخدام عمليات الهدم العقابية ؛
• لانهاء الاحتلال والانسحاب من الأراضي الفلسطينية بدلا من الدفاع عن الوضع القائم باستخدام العمليات العسكرية التي تدمر آلاف المنازل ، وتحطيم البنية التحتية المحلية والحد من امكانيه مستقبليه لفلسطين؛
• وضع حد لعمليات إقصاء المستوطنين والاستيلاء على المنازل والأراضي في القدس الشرقية والخليل وجميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ؛
• وضع حد لمصادرة الأراضي من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ؛
• تقديم تعويضات فورية ، بما فيها إعادة الممتلكات، عودة النازحين، التعويض، طرح بدائل، إعادة التأهيل ، تقديم اعتذار وضمانات بعدم تكرار مثل هذه الأفعال لجميع السكان ، يتضمن المستأجرين المتضررين من عمليات الهدم الذين فقدوا مساكنهم و/ أو الأمتعة الشخصية في هذه العملية ، والذين أصبحوا بلا مأوى و / أو عاطلين عن العمل نتيجة لذلك.
• توفير منتدى يضم: حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية ، جميع الأطراف المعنية ، ممثلون عن السكان، الرابطات السكانية، الشبكات الدولية ، الجماعات التطوعية، المنظمات غير الحكومية ، الهيئات العامة ، يتم الاتفاق من خلاله مع الأطراف المعنية بطرح بدائل للإقصاء والهدم ومصادره الأراضي، واعاده من تم تهجيرهم إلى مساكنهم الاصليه.

الأمم المتحدة ، وروسيا والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة (اللجنة الرباعية) ، وجميع حكومات العالم :

• أن تدين علنا سياسات الطرد والهدم واستيلاء المستوطنين على الأراضي الفلسطينية، والمطالبة بتغيير هذه السياسات من الحكومات الاسرائيليه، واتخاذ قرارات من خلال الأمم المتحدة ؛
• للحد من تصدير المعدات المستخدمة في عمليات الهدم إلى إسرائيل، حتى تحترم الحكومة الإسرائيلية والجيش حق المأوى للفلسطينيين ، سواء مواطني إسرائيل والذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري ؛
• الكف عن رفع مستوى العلاقات التجارية وتقييد المساعدات الخارجية، إلى أن تقوم إسرائيل بتغيير سياستها تجاه الفلسطينيين، وتطبيق ما نص عليه في اتفاقيه جنيف الرابعة، والتصريحات الدولية المختلفة، والتي تحمل القوات المحتلة المسؤولية، وتدعو لحقوق السكان الأصليين ، والأقليات ، وجميع الناس ؛
• لاستخدام نفوذها لوضع حد لسياسة الهدم والإقصاء والاستيلاء على الأراضي.

الأمم المتحدة :

• لضمان احترام المعايير الدولية التي تحمي الحق في السكن من خلال ارسال بعثة عاجلة مستقلة للفريق الاستشاري المعني بالإخلاء القسري (AGFE) لرصد وتحديد وتشجيع بدائل لعمليات الهدم والإقصاء.

(وفيما يلي اقتراح رسالة إلى الموقعين على هذه الدعوة)

صديقي العزيز ،

شكرا لدعمكم لحملة لا لإقصاء الفلسطينيين، الآن!
لبناء حملة ناجحة لهذه الدعوة ، نقترح عليك :

• بناء علاقات متبادلة مع مؤسسات في فلسطين وإسرائيل من أجل وضع سياسات تحمي حقوق السكن ، والإقامة والمواطنة ؛ [وصلة إلى صفحة مع المجموعات المحلية]
• لضغط ممثليك الحكوميين لمتابعة السياسات في هذه الدعوة ؛
• لكتابة الخطابات الى رؤساء تحرير الصحف لزيادة تغطية وسائل الإعلام والتوعية العامة من عمليات الهدم والإقصاء في إسرائيل وفلسطين ؛

• بعث دعوة، فاكس و / أو بريد الكتروني إلى الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين محليين والطلب من إسرائيل وضع حد لعمليات الإقصاء والهدم ، والاستيلاء على الأراضي ؛ [وصلة لصفحة وسائل اتصال مع الحكومة الاسرائيلية والسفارات)
• بعث دعوة ، فاكس و / أو بريد إلكتروني إلى الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين المحليين للولايات المتحدة ومسائلتها ،بما أنها اقرب حليف لاسرائيل ، بان تستخدم نفوذها لوضع حد لسياسة الهدم والإقصاء والاستيلاء على الأراضي. [وصلة لصفحة وسائل اتصال مع الحكومة الأمريكية والسفارة]
• دعم نداء عام 2005، من قبل المجتمع المدني الفلسطيني لمقاطعة الاستثمارات والعقوبات ضد اسرائيل حتى تمتثل للقانون الدولي ، يحترم حق تقرير المصير للفلسطينيين ، بما في ذلك مسائل حقوق الإسكان ، والتخطيط وتقسيم المناطق ؛ [وصلة لهذا النداء على شبكة الاتصالات العالمية. bdsmovement.org]
• ضم الدعم لحقوق المسكن في فلسطين وإسرائيل في المظاهرات والاحتجاجات المحلية.

الشكر مرة أخرى لدعمكم ونتطلع إلى العمل معا في النضال من أجل العدالة في فلسطين وإسرائيل.

معك في التضامن ،
لا لإقصاء الفلسطينيين ، والآن!